مجلة "نتائج الفكر" الصادرة عن معهد الآداب واللغات
المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة

العدد 07 . السنة 2021، ص 06– 23
ISSN 2477-992x / EISSN 2773-2762

بناء الجملة العربية عند أبي علي الفارسي

Arabic syntax according to Abu Ali Al-Farsi

جيلالي بوترفاس [1] أ د هشام خالدي[2]

Djilali bouterfas[1],hichem khaldi[2]

1 جامعة تلمسان (الجزائر)، djilalibouterfas74@gmail.com

2 جامعة تلمسان (الجزائر)، khaldi1974@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2020/12/21	تاريخ القبول:.2021/01/10	تاريخ النشر 2021/01/20

ملخص البحث

لقد أشار سيبويه في الكتاب إلى الجملة إشارات عابرة؛ تفهم من السياق وذلك في مبحث المسند والسند إليه، ثم جاء ابن السراج في الأصول فبحث في الجملة ذاكرا الأسماء المرتفعة في ما يسند أو يسند إليه والتي حصرها في خمسة، أما أبو علي الفارسي فكان أكثر وضوحا؛ إذ حدد معالم الجملة مفردا لها بابا سماه: ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلا وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل، وأشار إلى أنواع الجملة الأربعة، وهي الفعلية والاسمية والشرطية والظرفية، ثم جاء بمعايير أخرى لدراسة الجملة، فيكون البحث بذلك فقد درس هذا البحث لجهود أبي علي الفارسي في تأصيل معنى الجملة وأقسامها في مؤلفاته المختلفة.

كلمات مفتاحية: الجملة، الإسناد، أبو علي الفارسي، النحو.

Abstract:

Sibawayh has referred to the sentence in passing in the book: It is understood from the context and that is in the study of Al-Musnad and the chain of transmission to it, then Ibn Al-Sarraj came in the origins and searched in the sentence mentioning the names raised in what is attributed or attributed to him, which he limited to five, while Abu Ali Al-Farsi was more clear. As he defined the parameters of the sentence singly, it had a chapter which he called: What was combined of these three terms was an independent speech, which is what the Arabic people call the sentences, and he referred to the four types of the sentence, which are the actual, nominal, conditional and adverbial, then he came up with other criteria for studying the sentence, so the research will be so, he has studied this Research for the efforts of Abu Ali Al-Farsi in rooting the meaning of the sentence and its sections in his various writings.

Key words: sentence, attribution, Abu Ali al-Farsi, grammar.

المؤلّف المرْسِل: جيلالي بوترفاس، **الإيميل**:djilalibouterfas74@gmail.com

مقدمة:

غنيٌّ عن البيان ذكر أن القدامى من النحويين في معالجتهم مختلف القضايا النحوية ما كانوا يصطلحون على كل قاعدة، وكل باب من أبواب النحو؛ إذ العلوم تراكمية، يسند بعضها بعضا، ويسلم الأول علمه للآخر؛ فقد ظهرت مسمياتٌ دون أسماء، فكم من قضية عالجوها؛ لكنّها لم تحدد اصطلاحياً إلا بعد ذلك. فالمشتغلون بالنحو ومصطلحاته يجمعون على أن الجملة اصطلاحيا لم تظهر في الكتاب ولا عند متقدمي النحاة، وذهب جمهورهم إلى أن المبرّد أبا العباس أولُّ من استعمل المصطلح بمدلوله المتعارف عليه، ولما كان أبو علي الفارسي حلقة مفقودة في تاريخ النحو العربي وشخصية فذة لها قبولها في حياتها وبعد مماتها، كما له إسهامات عدّة في الدرس النحوي، آثرنا والحالة هته أن نخصّ دراسته للجملة بشيء من الإيجاز وهاهنا تقفز إلى الذهن أسئلة من قبيل:

- كيف عالج النحاة الجملة من سيبويه إلى عصر أبي علي؟
- ما تحديد الجملة اصطلاحيا عند أبي علي؟ وعلى أي أساس اعتمد في تقسيمها؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي الاطلاع على التراث النحوي بدءا من كتاب سيبويه إلى أصول ابن السراج مرورا بالمقتضب للمبرد، وصولا إلى تصانيف أبي علي كالإيضاح، والمسائل العسكريات، وغيرهما كالمسائل الحلبيات والمسائل المشكلة، والبصريات، وكتاب الشعر، دون إغفال المصنفات الحديثة، ولذلك انتظم البحث في العناصر التالية:

مقدمة، وتعريف للجملة لغة واصطلاحا.

المجال المفاهيمي، حيث عرفنا الجملة لغة واصطلاحا. ثم عرضنا لبناء الجملة قبل أبي علي الفارسي، فتناولنا بالدرس الجملة عند سيبويه والمبرِّد وكذا ابن السراج.

بعد ذلك انتقلنا إلى بناء الجملة عند أبي علي الفارسي فعرضنا في عنصرين إلى الكلام والجملة عند أبي علي الفارسي، وأخيرا أقسام الجملة عند أبي علي الفارسي، ثم خاتمة بعد نتائج الدراسة.

1. المجال المفاهيمي:

1.1. الجملة لغة :

الجُمْلة جمَاعَة كُلِّ شَيْء بكماله من الْحساب وَغَيره، يُقَال: أجملت لَهُ الحساب وَالْكَلَام؛ وَقَدْ أَجْمَلْتُ الحسابَ إِذا رَدَدْتَهُ إِلى الجُمْلة[1].

وقال «ابن فارس»: الْجِيمُ وَالْمِيمُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا تَجَمُّعُ وَعِظَمُ الْخَلْقِ، وَالْآخَرُ حُسْنٌ.

فَالْأَوَّلُ قَوْلُكَ: أَجْمَلْتُ الشَّيْءَ، وَهَذِهِ جُمْلَةُ الشَّيْءِ. وَأَجْمَلْتُهُ حَصَّلْتُه. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: [وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً] [الفرقان، جزء الآية 32].

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَمَلُ مِنْ هَذَا، لِعِظَمِ خَلْقِهِ[2] .

فمن هذين التعريفين يأتي الفعل جَمَلَ بمعنى الضمّ والتجميع، وكذا حُسن الخَلْق، ويراد به عِظمُهُ أيضا، والمناسب هنا هو الأول؛ إذ لا تعدو الجملة كونها ضم مفردات إلى بعضها.

1.2. الجملة اصطلاحا:

إن محاولة إيجاد تعريف اصطلاحيٍّ للجملة يجعل خلافا قديما بين النحاة يعود جذَعةً كما لو نشأ الآن، ذلك أن فريقا منهم رآها الكلامَ عينَه، فيما ميّزَ بعضهم بينها وبين الكلام، وتفصيل ذلك فيما يلي:

الاتجاه الأول:

وهو الذي اعتبر أن لا خلاف بين الكلام والجملة فهما مسميان لاسم واحد، وإلى هذا ذهب (ابن جني ت 392) في الخصائص حيث قال: «أما الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك وقام محمد»[3]، والرأي نفسه جنح إليه (الزمخشري)؛ حيث قال: « الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا

---

[1]– محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشادلي دار المعارف، القاهرة – مصر، د ط، د ت مج: 1 ص: 685-686.

[2]– أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هاورن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،1399هـ، 1979م، د ط، ج: 1 ص: 481.

[3]– ابن جني أبو الفتح، تح: محمد علي النجار، الخصائص، دار الكتب المصرية ، د ط، القاهرة – مصر، د ت، ج: 1 ص:17.

يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبِشرٌ صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى الجملة»[4].

فالجملة حسب هذا الاتجاه تتكون من مسند ومسند إليه مع اشتراط الإفادة أو القصد، وهذا عينُ الكلامِ، وإلى قريب منه أشار (المبرد ت 285هـ) قبل ذلك، حيث قال في سياق الحديث عن الفاعل «وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك القائمُ زيدٌ»[5].

الاتجاه الثاني:

تبنى هذا الاتجاهَ جمهورُ النحاة؛ حيث اعتبروا الجملةَ غيرَ الكلام والفيصلُ في ذلك الإفادةُ، فّإن كان شرطُ الكلام إفادَة السامع فائدةً يحسن السكوت عليها، فإن الجملة لا يشترط لها – عندهم– إلا الإسناد أفاد أم لم يفد، وعلى هذا يكون الكلام أخصَّ من الجملة، وهو ما أشار إليه (الرضي الإستراباذي ت 688هـ) حيث قال «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمّنت الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ... والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»[6].

ومن هذا القبيل ما ورد في تعريفات (الجرجاني ت 816هـ)، فهي: «عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم أم لم يفد كقولك إن يكرمْني فإنه

---

[4]– أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، أبو الحسين، المفصل في صنعة الإعراب تح: علي بوملحم، مكتبة الهلال، ط 1، بيروت – لبنان 1993 م، ص: 23. وينظر: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صَنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تح: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط:1 الرياض – المملكة العربية السعودية 1421هـ/2000م، ج 1 ص: 157.

[5]– محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة – مصر ،1415هـ/ 1994م، ج: 1 ص: 146.

[6]– جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي، كتاب الكافية في النحو، شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د ط، 1415 هـ– 1995م ج: 1 ص: 8.

جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون أعم من الكلام مطلقاً »[7]، فجملة الشرط التي مثّل بها لا تفيد إلا مع ورود جملة الجواب، ولو عطف عليها من الجمل مثلِها الكثير، إذ أنَّ أذن السامع لا زالت تتطلع إلى ما يغنيها عن السؤال: ماذا تفعل لو أكرمكَ؟ فإذا جاء الجواب أُكرِمْهُ حصلت الفائدة فانتقلنا من الجملة إلى الكلام؛ ولهذا قال هي أعمُّ من الكلام.

وقد جاء صاحب المغني (ابن هشام ت 761هـ) فأراد حسمَ المسألة فعمد إلى تعريف الكلام، وإلى تعريف الجملة أيضاً، فقال في الجملة هي «عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما»[8]، وهذا ينطبق على الكلام أيضا، لذلك تراه يسعى إلى إزالة هذا الإشكال من ذهن القارئ فيقرر بعد ذلك أن الجملة أعم، وذلك قوله: « ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصّلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاماً »[9] .

وكان قبلُ قد انبرى لتعريف الكلام فعدّهُ: «القول المفيد بالقصد؛ والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه»[10].

وقد أورد تعريفه للكلام وللجملة في سياق انتقاده صاحبَ المفصل، الذي جعلهما شيئا واحدا وقد تقدم موقفه.

وعليه فالاختلاف بين النحاة قائم في تعريف الجملة؛ إلا أن الذي عليه رأي الجمهور أن الجملة والكلام يختلفان عن بعضهما، ففيما يشترطون الإفادة للكلام فهم يشترطون مجرد الإسناد في الجملة أفاد أم لم يفد، وهذا معنى قولهم إن الجملة أعم من الكلام، والمتتبع لتعاريف الجملة يجد أن اللاحق يأخذ عن السابق فاتحدت بذلك المفاهيم وإن اختلفت الألفاظ.

---

[7]– علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، معجم التعريفات تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة– مصر، د ط ، دت ص: 70.

[8]– ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين المصري الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح:أ د فخر الدين قباوة دار اللباب ، بيروت – لبنان، إسطنبول – تركيا ط 3، 1440هـ/2019م ، ص: 465.

[9]– نفسه ص: نفسها.

[10]– نفسه ص: نفسها.

2. بناء الجملة قبل أبي علي الفارسي:

2.1. سيبويه :

الذي عليه جمهور الدارسين أن (سيبويه ت 180هـ) لم يعرض للجملة بالمفهوم الاصطلاحي الشائع، وإنما أشار إليها إشارات عابرة من طرْفٍ خفي، ويظهر ذلك في حديثه عن أركانها فهو كثيرا ما يحدثك في الكتاب عن المسند والمسند إليه، والفعل والفاعل، والكلام وغيرها من الاصطلاحات، فيعقد في الكتاب بابا سماه «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لايغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»[11].

فصاحب الكتاب في هذا النص يتحدث بجلاء عن الإسناد، إذ لا بد للتركيب الإسنادي من ركنين هما المسند والمسند إليه، ويمثلان الفعل وفاعله، أو المبتدأ وخبره.

وهو يجعل المبتدأ مسندا والخبر مسندا إليه؛ وهذا خلاف المشهور عند النحاة الذين يعتبرون الفعل هو المسند والفاعل مسندا إليه[12] حيث أشار إلى ذلك في قوله «هذا باب الابتداء، فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه»[13]، والمبني عليه عند سيبويه هو الخبر في اصطلاح النحاة.

ويرى بعض الباحثين أن بناء الجملة عند سيبويه لا يقوم على فكرة الإسناد فحسب؛ بل يراعى فيه جانب آخر هو فكرة الاستقلال الدلالي والتركيبي[14]؛ وهو ما يتجلى في حديثه عن قوله تعالى:

---

[11]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط:5 1435هـ – 2014م، ج:1، ص:23.

[12]- محمد عبدو فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، دمشق – سوريا، ط:1، 1429هـ–2009م ص:12.

[13]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ج: 2 ص:126.

[14]- محمد عبدو فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، مرجع سابق ص:49.

[وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠] [يونس، جزء الآية 10]؛ حيث رفض كون (أن) في الآية تفسيرية معللا ذلك بقوله: « ولا تكون أي، لأن أي تجيء بعد كلام مستغنٍ »[15].

فالملاحظ أن بناء الجملة عند سيبويه هو مسند مع مسند إليه باستقلال دلالي تركيبي منتج معنى يحسن السكوت عليه، وهذا الذي ذهب إليه فيما بعد (ابن جني ت 392) والزمخشري (ت538 هـ). وغيرهما وقد تقدم لما تحدثنا عن الاتجاه الأول في سياق تعريف الجملة الاصطلاحي.

2.2. المبرّد:

يرى معظم الدارسين أن أبا العباس المبرّد (ت 285هـ) هو أوّل من استخدم الجملة بمعناها الاصطلاحي، وذلك ما نجده في المقتضب حيث يقول: «وإنما كان الفاعل رفعًا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت قام زيدٌ فهو بمنزلة قولك القائم زيدٌ »[16]. فالجملة من هذا النص ما دلت على الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر فهي بذاك تامة المعنى تحصل بالسكوت عليها فائدةُ المخاطَب، لكن نظرة فاحصة إلى هذا الاستخدام تجعلنا ندرك أنه يقصد الجملة الفعلية دون غيرها، والتي جعلها قسيما للاسمية، إذ عدد عناصرها ذاكرا الفعل والفاعل.

لكنه تحدث عنها بنوعيها الاسمية والفعلية في باب المسند والمسند إليه فقال: «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد مِنْ (كذا) صاحبه، فمن ذلك قام زيد والابتداء وخبره وما دخل عليه نحو كان وإنّ وأفعال الشك والعلم والمجازاة»[17]. والمبرد يظهر في كلامه هذا متأثرا بسيبويه في حديثه عن المسند والمسند إليه وقد مرَّ.

[15]– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، مرجع سابق ج: 3 ص:163.

[16]– محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المقتضب، مرجع سابق ج:1، ص: 146.

[17]– نفسه، ج:4، ص:126.

2.3. ابن السراج:

يذكر أصحاب التراجم أن أصغر تلاميذ المبرد وأذكاهم هو ابن السراج (ت 316هـ) والذي حظي عند شيخه بالمكانة السامية؛ ولا شك أن هذه الحظوة كان لها الأثر الكبير في تحصيله؛ الذي تجلى في كتابه الأصول في النحو، والذي ضمَّ آراءه النحوية واللغوية؛ ويعد بحق أكثر النحاة نضجا في تعامله مع الجملة العربية، فقد ذكر مصطلح الإفادة فقال: «والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر»[18].

ويفهم من كلامه ابتداء أن الجملة التي تحصل بها الإفادة هي ما كانت اسمية أو فعلية؛ والجملة الاسمية من جهة كون المبتدأ فيها والخبر معرفتين أو نكرتين، أربعة أقسام عنده، فالأولى على الأصل وهي كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، والثانية أن يكون كلاهما معرفة نحو قولك زيد أخوك، أما الثالثة فكونها نكرتين معا ومنه قولك ما أحد في الدار وما فيها رجلٌ، والرابعة خلاف الأصل حيث المبتدأ نكرة والخبر معرفة؛ وتكون للضرورة الشعرية ومنها قول الشاعر:

كأنّ سلافة من بيت رأسٍ يكون مزاجَهَا عسلٌ وطينٌ[19].

ورغم أن ابن السراج صرّح بأن الجملة العربية قسمان، غير أننا نجد له تلميحا بعد ذلك يذكر فيه كونها أربعة أقسام؛ حيث يقول: «اعلمْ: أنَّ «الذي» لا تتم صلتها إلا بكلامٍ تام وهي توصَلُ بأربعة أشياء: بالفعل والمبتدأ والظرف والجزاء بشرطه وجوابه» [20]. فبالنظر إلى هذا النص وفي سياق ذكره ما يوصل به الاسم الموصول «الذي» ذكر الفعل ومثاله قولنا: مررت بالذي أعرفه؛ فأعرفه هنا جملة فعلية وهي الأولى، وذكر المبتدأ ومثاله قولنا: جاء الذي أبوه زيدٌ، فأبوه مبتدأ والجملة اسمية وهي الثانية، وذكر الظرف ومثاله قولنا: الذي عندك بكرٌ، فعندك جملة ظرفية، وهي الثالثة، كما ذكر وصلها بالجزاء ومثاله قولنا: الذي إن تزرْه يكرمْك، فإن حرف شرط والجملة بركنيها شرطية وهي الرابعة.

---

[18]- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحق: د عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 4، 1436هـ-2015، ج:1، ص: 64

[19]- نفسه، ص: 66-67 بتصرف.

[20]- نفسه، ج 2 ص: 266.

ولعل ابن السراج يكون أول من جاء بالتقسيم الرباعي للجمل إذ لا نجد لهذا التقسيم ذكرا عند من سبقه كصاحب الكتاب والمبرد، وتابعه على ذلك الزمخشري في المفصل حيث قال «والجملة على أربعة أضرب؛ فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار» [21]. ولكنه خولف إذ ليس التقسيم هذا محل إجماع، فالأصل هو التقسيم الثنائي اسمية وفعلية؛ والشرطية تعود إلى الفعلية فيما ترجع الظرفية إلى الاسمية أو الفعلية، وهو ما ذهب إليه بعض شراح المفصل؛ فقد قال ابن الحاجب: « ... وإنما هي على ضربين كما تقدم في أول الكتاب، ولكنه قسم الفعلية، فالمجردة عن الشرط والجزاء سماها فعلية، والمتضمنة للشرط والجزاء سماها شرطية، والمتضمنة للظرف سماها ظرفية » [22].

فابن السراج أول من استعمل مصطلح الجملة المفيدة، وهو ما جعلها مستقلة دلاليا، كما أنه صنف الجمل إلى التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها من الإعراب.

3. بناء الجملة عند أبي علي الفارسي:

لئن كان النحو مجنونا حتى عقّله ابن السراج فإن أبا علي الفارسي (ت 377هـ) كان أكثر النحاة وضوحا في تحديد معالم الجملة، وهو ما ذهب إليه الدكتور كريم الخالدي حين حديثه عن التلازم بين أركان الجملة العربية[23].

وقد أفرد أبو علي في كتابه المسائل العسكريات بابا لدراسة الجمل سماه: هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاما مستقلا وهو الذي يسميه أهل العربية الجملَ، وسنعرض لذلك بالحديث عن مفهومه للكلام والجملة، وكذا لأقسام الجملة عنده.

---

[21]- صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، مرجع سابق ج:1، ص: 260

[22]- أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، الإيضاح في شرح المفصل، تحق: د موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، د ط، د ت، ج:1، ص: 187-188.

وينظر: ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة-مصر، د ط، د ت، ج:1، ص: 88-89.

[23]- كريم حسين ناصح الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط: 1، 1426هـ 2005م ص: 110.

3.1. الكلام والجملة عند أبي علي الفارسي:

جاء في المسائل قوله: «اعلم أن الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلام، وذلك نحو زيد أخوك، وعمرو ذاهب. والفعل مع الفعل نحو قام زيد. وذهب عمرو. ويدخل الحرف على كل واحد من هاتين الجملتين، فيكون كلاما. وذلك نحو: هل زيد أخوك؟ وإنَّ زيدا أخوك»[24]. فهذا النص أورده تحت باب الجمل كما ذكرنا؛ وهذا يدلنا على أنه يستعمل الجملة والكلام بمعنى واحد فهو يزاوج بينهما، ثم هو يقرّر هذا الكلام نفسه في كتابه الإيضاح مع إضافة قيد الإفادة؛ حيث يقول: « فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاماً مفيداً ...» [25]. وهذا ما يؤكد استعماله للجملة والكلام بمعنى واحد، وقد تابعه على ذلك تلميذه ابن جني.

3.2. أقسام الجملة عند أبي علي الفارسي:

لقد قسم أبو علي الجملة بالنظر إلى اعتبارات متعددة، نذكرها في الآتي:

- باعتبار ما صُدِّرت به:

قسّمها إلى أربعة أقسام فقال: «وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأولى أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل. والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر. والثالث أن تكون شرطا وجزاء. والرابع أن تكون ظرفا»[26]. فالجمل بهذا التحديد أربعة: جملة فعلية واسمية وشرطية وظرفية؛ وهذا الذي ذهب إليه ابن السراج – وقد تقدم- مع أننا نرى أن النحاة قد تابعوا ابن هشام الأنصاري –رحمة الله عليه- (ت761 هـ)، حيث نسب الجملة الشرطية إلى الزمخشري (ت538هـ).

والجملة الشرطية عند الجمهور جملة من قبيل الفعلية، وهو الرأي الذي تبناه الدكتور فاضل صالح السامرائي، ودليله في ذلك أن الجملة الشرطية إمّا أن تصدّر باسم شرط أو بحرف شرط؛ واسم الشرط إما عمدة وإما فضلة ومن العمدة قولك: من تكرم أكرم؛ إذ هو مفعول به مقدم، وقد

---

[24]- أبو علي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحق: د علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، الجمهورية العراقية، ط 2، 1982، ص: 83.

[25]- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحق: د حسن شادلي فرهود، د ط، ط 1، 1389هـ، 1969م، ص: 09.

[26]- نفسه، ص: 43.

تصدَّر بظرف إما للزمان وإما للمكان مثل قولك متى تأتني آتك، وأينما تذهبْ أذهبْ معك، وهي مقدمة من تأخيرٍ مثل قولنا غدا أسافر، وبينكما أجلسُ فالعبرة هنا بصدر الجملة لا بالفضلات فتكون الجملة فعليةً، الحالة نفسها في جملة الشرط[27].

وتقسيم الجملة بهذا الاعتبار تقسيم شكلي، اعتبره بعض المنتقدين تحديدا ساذجا، لكونه يقوم على التفريق اللفظي، ورأى أن يقال بأن الجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيه المسند إليه بالمسند اتصافا متجددا، والاسمية التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند بالمسند إليه اتصافا ثابتا غير متجدد.[28]

وهو إذ ينتقد السابقين بوضعهم معيارا شكليا للتقسيم كان يهدف إلى تيسير القواعد النحوية غير أن رأيه هذا من شأنه تعسير النحو لا تيسيره، فالتفريق اللفظي هو الأنسب لأذهان المتعلمين؛ إذ المعيار فيه واضح ميسر.

- بحسب وظيفتها:

ثم قسم الجملة باعتبار الوظيفة التي تؤديها إلى جملة خبرية وغير خبرية، حيث قال: «والجمل على ضربين: خبر وغير خبر والخبر منهما على ضربين: جملة من فعل وفاعل، والفاعل أشد اتصالا من المبتدأ بخبره».[29] وقصده من هذا أن الجملة إمّا أن تكون خبرية وإما إنشائية؛ وهي من المباحث التي أفاض البلاغيون في الحديث عنها وهو ما أشار إليه بقوله: « والجمل الأخرى التي ليست خبرا، لا تخلو أيضا من أن تكون من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل، وذلك نحو الأمر والنهي والاستخبار والتمني والنداء ».[30] وهذه الأقسام كما هو معلوم من أقسام الإنشاء في علم البلاغة العربية.

---

[27]– د فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان – الأردن، ط: 2، 1427هـ، 2007م، ص: 160-161 بتصرف.

[28]– مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط: 2، 1406هـ ، 1986م، ص: 39 وما بعدها.

[29]– أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه: د يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1424هـ، 2003م، ص: 211.

[30]– نفسه، ص: نفسها.

- بحسب محلها من الإعراب:

تنقسم الجمل من حيث الإعراب إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب.

وتكون الجمل ذات محل من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد، وحلت محله، وقدرت به وإلى هذا ذهب المعاصرين.[31]

وهذه الجمل في كتب النحو عشرة هي: الواقعة مبتدأ والواقعة خبرا، والواقعة فاعلا، وكذا الواقعة مفعولا به، والتي تقع حالا، والواقعة مستثنى، والواقعة مضافا إليه، والواقعة جوابا لشرط جازم مقترنة بالفاء أو إذا، والتابعة لمفرد، وكذا التابعة لجملة لها محل من الإعراب.

وقد عدّ منها أبو علي ستة هي الواقعة خبرا[32]، والواقعة صفة[33]، والواقعة حالا[34]، والواقعة مفعولا به[35]، والمعطوفة على جملة لها محل من الإعراب[36]، والواقعة مضافا إليه[37].

أما الجمل التي لا محل لها من الإعراب فهي: الجملة الابتدائية، الجملة الاستئنافية، جملة الشرط غير الظرفي، الجملة الاعتراضية، الجملة التفسيرية، الواقعة في جواب القسم، جملة الشرط غير الجازم، جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا، صلة الموصول، الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

وقد ذكر منها الفارسي الابتدائية[38]، وجملة الصلة[39]،، والاعتراضية[40]، والتفسيرية[41].

---

[31]- د فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القام العربي، حلب – سوريا، ط: 5، 1409هـ، 1989م، ص: 135.

[32]- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل البصريات، تحق ودراسة: د محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط: 1، 1405هـ، 1985م، ص: 370.

[33]- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحق وشرح: د محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة –مصر، ط: 2، 1436هـ، 2015م، ج:1، ص: 248، 249.

[34]- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل المشكلة، مرجع سابق، ص: 93.

[35]- أبو علي النحوي، المسائل العسكريات في النحو العربي، مرجع سابق ص: 99.

[36]- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، مرجع سابق ص: 72.

[37]- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل المشكلة، مرجع سابق، ص: 114.

[38]- نفسه، ص: نفسها.

[39]- نفسه، ص:24.

- تقسيم آخر إلى صغرى وكبرى:

أشار أبو علي إلى الجملة الكبرى والصغرى دون تنصيص عل المصطلح فقال في سياق مناقشته لاعتراض محتمل: «فإن قال قائل فقد يقع في خبر كان وأخواتها ما يدل على أكثر من معنى، وهو الجمل نحو: كان عمرو أبوه منطلق، وكان بكر قام أبوه، وأبوه منطلق، وقام أبوه، كلُّ واحد منهما يدل على أكثر من معنى فليس قولنا: كان زيد أبوه منطلق مساوياً لضرب عمرو».[42]

فعقدُه للمقارنةِ آخر القول دليل على وعي بالجملتين الصغرى والكبرى؛ هذا مهّدَ الطريق لابن هشام وغيره في التنصيص على هذا النوع من الجمل وتعريفهما فقد نص صاحب مغني اللبيب على ذلك بقوله: «انقسام الجملة إلى الصغرى والكبرى؛ الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه. والصغرى هي المبنيَّة على المبتدأ، كالجملة المخبَر بها في المثالين».[43]

خاتمة

مما تقدم نخلص إلى القول بأن الجملة في العربية على غرار غيرها من المصطلحات النحوية، لم تظهر إلا متأخرة في تصانيف النحاة، فهم وإن تحدثوا عن عناصرها وأركانها والإسناد فيها إلا أنهم لم يستعملوها استعمالا اصطلاحياً إلا مع المبرّد.

واتضحت معالم دراستها وتقسيمها مع أبي علي الفارسي؛ حيث فصّل فيها القول تفصيلاً، واستعمل كلمة (الإفادة)، مستعيضا بها عن عبارة سيبويه ومن تابعه من النحاة (يحسن السكوت عليها)، وكان أن اعتمد تقسيم الجملة أربعةَ أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية. ثم أبدع في تقسيمات جديدة وفق معايير سنّها، وحدود حدّها، مبثوثة في كتبه الكثيرة التي أحدث بها ثورة تضاهي كتاب سيبويه رحمة الله عليه، وحرِيٌّ بتراثه أن يدرس الدراسة الجادة، خاصة وأننا وقفنا على طبعات تجارية لكتبه ليست في مستوى هذا العَلَم وعِلمه.

---

[40]- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل الحلبيات، تقديم وتحق: د حسن هنداوي، دار القلم، بيروت – لبنان، مشق-سوريا ط: 1، 1407هـ، 1987م، ص: 148، والمسائل المشكلة ص: 24.

[41]- نفسه ، ص: 147.

[42]- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل المشكلة، مرجع سابق ص: 23.

[43]- ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين المصري الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق، ص: 465.

نشير أخيرا إلى أن البحث وقف على حقيقة مفادها أن الجملة الشرطية نسبت في كتب النحاة إلى الزمخشري في المفصل، لكن الحق أن أول من وقفنا على أنه استعملها هو ابن السراج في الأصول.

قائمة المراجع المعتمدة

القرآن الكريم

1. ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، القاهرة – مصر، د ت. ج: 1
2. ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة–مصر، د ط، د ت، ج:1.
3. ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين المصري الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح:أ د فخر الدين قباوة دار اللباب، بيروت – لبنان، إسطنبول – تركيا ط 3، 1440هـ/2019م.
4. أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، كتاب المقتضب، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، د ط، 1415هـ-1994، ج:1.
5. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، أبو الحسين، تح: علي بوملحم، (المفصل في صنعة الإعراب) مكتبة الهلال، ط 1، بيروت – لبنان 1993 م.
6. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط:5 1435هـ – 2014م، ج:1.
7. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحق: د عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 4، 1436هـ-2015.

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي،

8. الإيضاح العضدي، تحق: د حسن شادلي فرهود، د ط، ط 1، 1389هـ، 1969م.

9. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحق وشرح: د محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة –مصر، ط: 2، 1436هـ، 2015م، ج:1.

10. المسائل البصريات، تحق ودراسة: د محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط: 1، 1405هـ، 1985م.

11. المسائل الحلبيات، تقديم وتحق: د حسن هنداوي، دار القلم، بيروت – لبنان، مشق–سوريا ط: 1، 1407هـ، 1987م.

12. المسائل العسكريات في النحو العربي، تحق: د علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد، الجمهورية العراقية، ط 2، 1982.

13. المسائل المشكلة، قرأه وعلق عليه: د يحي مراد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1424هـ، 2003م.

أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي،

14. الإيضاح في شرح المفصل، تحق: د موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، د ط، د ت.

15. كتاب الكافية في النحو، شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، د ط، 1415 هـ-1995م ج: 1.

16. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، (معجم مقاييس اللغة) تح: عبد السلام محمد هاورن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،1399هـ، 1979م، د ط، ج: 1.

17. صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تحق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1421هـ-2000، ج:1.

18. علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، معجم التعريفات تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة- مصر، د ط ، دت.

19. فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان – الأردن، ط: 2، 1427هـ، 2007م.

20. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القام العربي، حلب – سوريا، ط: 5، 1409هـ، 1989م.

21. كريم حسين ناصح الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط: 1، 1426هـ 2005م.

22. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشادلي دار المعارف، القاهرة – مصر، د ط، د ت مج: 1.

23. محمد عبدو فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، دمشق – سوريا، ط:1، 1429هـ–2009م.

24. مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط: 2، 1406هـ ، 1986م.